

دور المشروعات الزراعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية بمنطقة الجفارة

د. كريمة ميلود البريكي¹، أ. عبد الباسط على صوان²، د. محمد محمود الشامش³

1، 2. المعهد العالي للتقنية الزراعية الغيران، 3. كلية العلوم والتقنية الريانة

Kareemah74@gmail.com

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المشروعات الزراعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية بمنطقة الجفارة. حيث تناولت مشكلة ضعف مساهمة المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال طرح السؤال الآتي: ما هو دور المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الزراعية الاقتصادية؟ وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج واختبار فرضيات الدراسة، وتم توزيع استبانة علي عينة الدراسة تمثلت في مجموعة من أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة والبالغ عددهم 80 مفردة، واستخدم برنامج التحليل الحزمة الإحصائية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للمشروعات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، يرجع ذلك لصعوبة الحصول علي التمويل والقروض، بالإضافة لقلّة الدعم للمشاريع الزراعية حيث توجد تحديات عدة تواجه المشروعات الزراعية وتوصي الدراسة بالآتي: تسهيل منح القروض والإعانات الزراعية عن طريق المصارف الزراعية وفقاً لأجلها المختلفة لأهميتها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية الزراعية في ليبيا والعمل علي زيادة مقدار الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة حتي يتمكن من تحقيق أعلى كفاءة ممكنة من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، المشروعات الزراعية، التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study aims to reveal the role of small agricultural projects in the economic development of the Jaffara region. It addressed the problem of the weak contribution of small and medium agricultural projects to the gross domestic product, by asking the following question:

What is the role of small and medium agricultural projects in agricultural economic development?

The descriptive analytical approach was used to reach the results and test the hypotheses of the study. A questionnaire was distributed to the study sample, which consisted of a group of owners of small agricultural projects, amounting to 80 individuals. The analysis program used the statistical package (SPSS), and the study reached results, the most important of which are:

There is no statistically significant role for agricultural projects in achieving economic development, due to the difficulty in obtaining financing and loans, in addition to the lack of support for agricultural projects, as there are several challenges facing agricultural projects, and the study recommends the following: In financing agricultural economic development operations in Libya, and working to increase the amount of investments directed to the agricultural sector so that it can achieve the highest possible efficiency by exploiting the available economic resources.

Keywords: micro-projects, agricultural projects, economic development.

مقدمة الدراسة

يشكل القطاع الزراعي مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي في كثير من دول العالم خاصة النامية منها، حيث يؤدي دوراً رئيسياً في مسألة تطوير الاقتصاد الوطني، لما له من تأثير فعال على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما التنمية فهي عملية تسهم في النمو والتغيير للمجتمع من جميع الجوانب والتنمية تقوم على التخطيط المدروس والرؤية الصادقة لتوفير حاجات المجتمع ومتطلباته وتساهم الزراعة في إحداث التنمية عن طريق مساهمتها بنسب من الدخل القومي وهذه النسبة

تختلف من دولة إلى دولة أخرى. فالنمو الزراعي فعال بصورة خاصة في الحد من الفقر وسوء التغذية. يعتمد معظم الدول الفقيرة على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء هام من أسباب عيشهم. ويكون للنمو الزراعي الشامل لأصحاب الحيازات الصغيرة، أقصى قدر من الفعالية في الحد من الفقر والجوع ويؤدي إلى زيادة فرص العمل. تعد المشروعات الصغيرة من أهم مقومات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا لمالها من دور حيوي في مكافحة البطالة، وتوفير السلع والخدمات ورغم من أهمية المشروعات الصغيرة في إحداث التوازن الاقتصادي الليبي إلا أن واقع المشروعات الزراعية الصغيرة يشير إلى ضعف مساهمتها في الإنتاج المحلي وتوفير الغذاء في ليبيا بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء (2006) حوالي 111.069 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة 02 % مشروعات خدمية 6% مشروعات صناعية، و 0 % مشروعات زراعية وحيوانية (مجلس التخطيط الوطني ، 2008).

أولاً: مشكلة الدراسة :

تعد المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العناصر الرافدة والهامة لعملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في معالجة البطالة، ورغم إنفاق الدولة على تلك المشروعات الصغيرة من حيث التمويل اللازم لازال هناك عدم استغلال من المزارعين للأراضي المملوكة بشكل جيد، وإن الاعتماد على الزراعة من أجل التنمية مازال محدوداً، وقد يرجع ذلك لعدة معوقات تحد من تحقيق التنمية الزراعية .

فتكمن مشكلة الدراسة في ضعف مساهمة المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

ولقد تم تناول المشكلة من خلال طرح التساؤل الآتي: ما هو دور المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الزراعية الاقتصادية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة :

1. توجد تحديات تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المشروعات الزراعية الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دور المشروعات الزراعية الصغيرة في توفير فرص عمل ودخل للأفراد، وإبراز القطاع الزراعي والدور الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية الزراعية من خلال مساهمة أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة في النهوض بالتنمية.

رابعاً : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

1. التعرف على واقع دور المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

2. تحديد العلاقة بين المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

3. التعرف على أهم التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

الحدود المكانية: انحصرت الدراسة في الحدود المكانية في منطقة غرب طرابلس (الجفارة) أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

الحدود الزمنية: تمثلت الفترة الزمنية في مارس 2021 وهي الفترة التي قام فيها الباحثين بتوزيع الاستبانة وجمع البيانات.

سادساً: الدراسات السابقة

1. دراسة: (اقريشين، اليونسي، 2021)، بعنوان: معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا، دراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة مدينة بني وليد نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية العدد 11 المجلد 2 -المرقب ، ليبيا.
هدفت الدراسة الى:

1. التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تعيق التنمية المحلية في مدينة بني وليد ودرجة مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية في بني وليد.
 2. تحديد نقاط الضعف والقوى من خلال استخدام استبيان كوسيلة لجمع البيانات واعتمدت فيه المنهج الوصفي في تحليل المشكلة.
- توصلت الدراسة إلى نتائج منها: توجد بعض التحديات أمام تنفيذ وتطوير المشروعات الصغيرة في بني وليد وتختلف من مكان لآخر ومن مشروع لآخر وأهمها المعوقات الاقتصادية وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في تلك المشروعات وأوصت الدراسة: بزيادة الدعم الاقتصادي والمالي للمشروعات الصغيرة للنمو والتطور.
2. دراسة (سعيد، حامد، 2020)، بعنوان: دراسة تحليلية لمحددات التنمية الاقتصادية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1985- 2015).
هدفت الدراسة إلى: تطور محددات التنمية الاقتصادية الزراعية، ومعرفة كيفية تفعيل المشروعات الزراعية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المحلية من خلال محددات التنمية الاقتصادية الزراعية لزيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد العلاقة الكمية التي تربط بين الناتج المحلي الزراعي وكل من العمالة الزراعية ورصيد رأس المال الزراعي والإنفاق الاستثماري العام على قطاع الزراعة والقروض الإجمالية الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي.
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
إن الزيادة في القيمة الجارية للإنفاق الاستثماري العام على قطاع الزراعة والزيادة في القيمة الجارية للقروض الإجمالية الزراعية بمقدار 10 % عن المستوى الحالي يؤدي إلى الزيادة في القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة بحوالي 4.8 % و 3.7 % على التوالي. وتفسر هذه النسب المتدنية بان الإنفاق الاستثماري العام على قطاع الزراعة لم يستخدم بالشكل المطلوب وان القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين لم يتم إنفاقها بالكامل في الأغراض التي منحت من أجلها مما نتج عنها زيادة بسيطة في التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة .
وانه كلما زادت العمالة الزراعية بنسبة 1 % عن مستوى الاستخدام الحالي يزداد الناتج المحلي الزراعي بنسبة 1.304 % ويفسر ذلك بان القطاع الزراعي قد قام بتوظيف أعداد

كبيرة من العمالة الزراعية بداية فترة الدراسة وبتزايد مستمرة حتى عام 2000 حيث سجلت حوالي (232.0) الألف عامل، مما أدت إلى تزايد أهميتها في خلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الزراعي مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، إلا أن التحول إلى القطاعات الأخرى تسبب في انخفاض أعداد كبيرة من هذه العمالة فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً يصل إلى أكثر من 50 % عن السنة السابقة حيث سجلت عام 2001 حوالي (102.0) الألف عامل واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت حوالي (54.0) الألف عامل عام 2015 مما نتج عنه تناقص في الناتج المحلي الزراعي وبالتالي تدني مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وان القطاع الخاص قد ابتعد عن الاستثمار في المشاريع الزراعية الأمر الذي يتطلب دراسة أسباب ابتعاد هذا القطاع عن القيام بدوره في عملية التنمية الزراعية. توصي الدراسة: البدء بمشروع إعادة أعمار المشاريع الزراعية الكبيرة لتكون أساسية لمشاريع صناعية تكمل الزراعة.

3. دراسة: (ترفالين حامد، 2020م)، دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وأفاقه المستقبلية خلال الفترة (2000 - 2016 م)، الجامعي، العدد 32 .

هدفت الدراسة إلى: التعرف على دور القطاع الزراعي والتنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، ومعرفة مدى تحقق الأهداف منذ وضع الخطط الأولى للتنمية الزراعية وتحديد الانحرافات الاقتصادية وذلك بتقدير الأوضاع المالية والفنية لقطاع الزراعة، والتعرف على المعوقات والمشاكل التي تعترض القطاع الزراعي في ليبيا وضع تصور للحد من تلك المعوقات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: مساهمة قيمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بشكل كبير وواضح خلال السنوات الأخيرة. وتوصي الدراسة بالاهتمام بالجهات التي تعمل على حصر الإحصائيات الزراعية المختلفة.

4. دراسة: (واصل، 2020)، بعنوان: معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا دراسة ميدانية في مدينة طبرق، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي، وتنتمي للدراسات الوصفية واعتمد منهج المسح الاجتماعي وأداة

الاستبيان لجمع البيانات والتوصل إلى سبل مواجهة تلك المعوقات، ومن ثم المساهمة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة تؤدي دورها التنموي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن أهم معوقات المشروعات الصغيرة هي المعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات التنظيمية، والمعوقات الفنية وأخيراً المعوقات الإدارية.

5. دراسة: (نورالدين، بوخطوة، 2017)، بعنوان: تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير

المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي، جامعة سبها ليبيا

هدفت الدراسة إلى: معرفة الخطط والسياسات التي اتبعتها الدول فحققت نجاحا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. واستعراض الخطط والسياسات التي اتبعتها ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومعرفة أوجه القصور فيها.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالدول الأخرى فالموجود حاليا قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (472) لسنة 2009 الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة. وتمتع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بعدد من المزايا والإعفاءات مثلها مثل باقي المشروعات في الدول الأخرى.

توصي الدراسة: ضرورة العمل على سن قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، يمثل الإطار القانوني الذي ينظم عملها ويوضح علاقاتها مع الأطراف والجهات التي تتعامل معه، وإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بحيث يكون الجهاز الحكومي الوحيد الذي يمثل قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وعدم إشراك أي جهة أو مؤسسة أخرى معه في عملية التنظيم..

6. دراسة (ليبيدي، قومية، 2016)، بعنوان: القطاع الزراعي، الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لبلوغ التنمية الزراعية المستدامة في ليبيا، ويتم ذلك بالتركيز على تحديد الإستراتيجية الزراعية المطلوبة في المدى القصير والمتوسط

والطويل، ضمن إستراتيجية وطنية تستهدف إن يصبح القطاع الزراعي رافدا من روافد تنويع الاقتصاد الوطني. يواجه الإنتاج الزراعي في ليبيا العديد من التحديات التي أثرت بشكل سلبي على تطور التنمية الزراعية المستدامة، حيث حصلت تطورات كثيرة في الجانب الطبيعي والبشري، بالإضافة إلى التوسع السكاني المتزايد والمضطرد والهجرة إلى المدن الرئيسية، كل هذه العوامل مجتمعة تستوجب تسليط الضوء على هذه التحديات ومعرفة وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: الحاجة الماسة لتطوير قطاع زراعي متطور يستجيب للمتغيرات المختلفة وقادر على النمو السريع المستدام، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخول المزارعين ويستخدم الموارد الزراعية المتاحة استغلالا آمنا مستداما، بحيث يتجه للاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص.

توصى الدراسة بتفعيل الإرشاد الزراعي وعمل مسح شامل على المستوى الوطني لدراسة الإمكانيات الزراعية المتاحة، والاهتمام بالتصنيع الزراعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يوجد تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث التشابه في الموضوع ومجال المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها في بناء وتطوير ونمو المجتمع وتحقيق التنمية واستخدمت نفس منهج الدراسة الوصفي والتحليلي في جمع البيانات وتحليلها والتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

وتختلف عن تلك الدراسات السابقة في الهدف حيث إن هدف هذه الدراسة التعرف على تأثير ودور المشروعات الزراعية في التنمية الاقتصادية.

كذلك أغلب الدراسات تناولت المشروعات الصغيرة عامة، لكن هذه الدراسة تناولت المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة فقط ولم نتطرق إلى المشاريع الخدمية والصناعية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة مكملة لدراسات سابقة وسد الفجوة المتعلقة بقلة الدراسات عن المشروعات الزراعية الصغرى والمتوسطة.

الفصل الثاني: الاطار النظري

المبحث الأول: المشروعات الزراعية

أولاً : مفهوم المشروعات: يعرّف المشروع بأنه عمل يقوم به الفرد لينفذ فكرة معينة سواء كانت عبارة عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسية، كالموارد المالية، والمعرفية، وكادر العمل ويقدم خدماً أنه يحل مشكلة مجتمعة، بمقابل شيء مادي.

المشروعات الصغرى: تعرف بأنها المشروعات التي تتميز بانخفاض رأسمالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، وارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخامات المتوفرة محلياً، وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في المنطقة نفسها التي ينشأ بها والمناطق المجاورة بها.

تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة وفقاً للقانون الليبي بالقرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رئاسة الوزراء، المرقم 472 لسنة 2009 بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصغرى والمتوسطة كما يلي :

المشروعات الصغرى: هي المشروعات التي لا يتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن (1000000) مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (25) فرداً.

المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي تزيد قيمة القرض الواحد فيها عن (1000000) مليون دينار ليبي ولا يتجاوز (5000000) خمسة مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (50) فرداً. (البرغثي، 2014، ص37)

كما عرف مجلس التخطيط العام الليبي المؤسسات الصغرى بأنها مؤسسات يعمل بها عدد لا يتجاوز 25 عاملاً وتستثمر رأس مال لا يزيد عن 2.5 مليون دينار ليبي.

فيما عرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسات يتراوح عدد العاملين بها من (26-50) عاملاً ويتراوح رأسمالها المستثمر من (2.5-5) مليون دينار ليبي. (قرشين، اليونسي 2021، ص6)

مفهوم المشروع الزراعي: هو عبارة عن نشاط أو مجموعة من الأنشطة الاستثمارية لها تكاليف كما لها منافع، تنقسم المشروعات إلى مشروعات كبيرة ومشروعات متوسطة ومشروعات صغيرة، وهي وحدة إنتاجية واقتصادية ذات شكل قانوني، ولها نشاط استثماري

من شأنه استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية الزراعية بهدف الحصول على عوائد خلال فترة زمنية معينة لكي تساهم بدورها دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية ومن ثم في الاقتصاد الوطني.

ثانياً : أنواع المشروعات الصغيرة: تقسم المشاريع الزراعية إلى قسمين

1. مشاريع التوسع الرأسي: هي من أنواع المشاريع التي ينتج عنها زيادة في الغلة أو الإنتاجية للمحاصيل والحقول.

2. مشاريع التوسع الأفقي: هي نوع من أنواع المشاريع ينتج عنها زيادة في الرقعة الزراعية، صعوبة الحصول علي التمويل والقروض .

ثالثاً: أهمية المشروعات الزراعية الصغرى :

تعد المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً، والأكثر توظيفاً للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل ومكافحة البطالة والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وصاحبة الدور التنموي الأكبر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتأثير الإيجابي في الناتج المحلي كما يعد القطاع الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تشكل الإنتاج الزراعي ويضم 70% من القوة العاملة ويسهم في 90% من الدخل القومي، ولهذا تكمن أهمية المشروعات الزراعية في (حسون، 2004):

1. تأمين الغذاء لنسبة كبيرة من السكان والمساهمة في إنتاج سلع وتقديم خدمات قابلة للتصدير .

2. الإسهام في الدخل القومي وخاصة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على الزراعة.

3. توفير المواد الخام للصناعات وتوفير فرص العمل للباحثين عن العمل.

4. تعد زينة للبيئة المحيطة بالإنسان وتحد من نسبة التلوث وتنقي الهواء وترفع نسبة الأوكسجين.

رابعاً : تحديات نجاح المشروعات الزراعية الصغرى:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض التحديات التي تعتبر مشاكل موحدة متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في كافة أنحاء العالم ومتداخلة مع بعضها البعض، جزء منها داخلي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين توجد مشاكل خارجية حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية والبيئة المحيطة بهذه المشروعات، بالإمكان تلخيص أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم. (اليونسفي، قرينش، 2020، ص 1)

1. كلفة رأس المال: تتعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة.

2. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المشروعات الصغرى مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

3. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حداثها، وارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله. مما تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها.

4. الإجراءات الحكومية: خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. المنافسة والتسويق: من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف. تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلاً عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة.

8 . العمالة الماهرة: يعتبر نقص العمالة الماهرة من أهم التحديات التي تواجه المشروع الصغير إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والحكومية.

9. التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.

10. الانتماء: تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق.

11. الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية.

12. ازدواجية الإجراءات: تواجه المشروعات الصغيرة مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.

13. الحوادث والأمن الصناعي: بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضاً فضلاً عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.

كل هذه التحديات تواجه العديد من المشروعات الصغيرة وتقف كحجر عثرة أمامها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف طبيعة هذه المعوقات حسب طبيعة المشروع والنشاط الذي يمارسه والدولة التي تعمل بها. إن حداثة مفهوم المشروعات الزراعية الصغيرة تعتبر من الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المشاريع خاصة في الدول العربية (الحوات، 2007).

إضافة لذلك تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها، ومنها المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار والسوق والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على تلك المشروعات. (المحروق، إيهاب، 2006م، ص25)

خامساً : مقومات نجاح المشروعات الصغرى:

يمكننا تقسيم مقومات نجاح المشروعات في المقومات الآتية (العماري، إمبركة 2019، ص55):

1. مقومات متعلقة بمالك المشروع: لكي ينجح المشروع الصغير لابد من توافر عدد من السمات الخاصة أو الشخصية التي يتسم بها مدير المشروع أو مالكه ومنها: توفر الروح الريادية لمالك المشروع أو مديره، الكفاءة والخبرة الإدارية، والثقة بالنفس والتفرغ الكامل للعمل، الاستغلال الجيد للوقت، التكيف مع ظروف العمل.

2. مقومات متعلقة بالبيئة الداخلية للمشروع: لابد من توافر عدد من العوامل المرتبطة بالأنشطة الإدارية والوظيفية في المشروع ومنها: القدرة على توفير العمالة المناسبة والموارد اللازمة والتكنولوجيا للمشروع والعمل كاستراتيجية للمنافسة، والتخطيط المناسب والرقابة الجيدة للمشروع.

3. مقومات متعلقة بالبيئة الخارجية للمشروع: لنجاح المشروع الصغير ضروري من توفر عدد منها: توفر البيئة الاستثمارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المناسبة.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها مثل: الانتقال

من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

فهي العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتُعرف بأنها عملية شاملة مستمرة تتداخل فيها أبعاد بعيدة متشابكة وهي عملية مجتمعية واعية وفق إرادة وطنية مستقلة لتحقيق تحولات هيكلية وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تساهم في تصاعد قدرات الفرد والمجتمع وتحسين نوع الحياة (مصطفى، وسانية، 2014، 14)

ثانياً: مفهوم التنمية الزراعية:

التنمية الزراعية: هي عبارة عن الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية سليمة ومدروسة حسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى المجتمع، فهي إذا الطاقة الإنتاجية من الإجراءات المناسبة والمتاحة ومن الصعب فصل تعريف التنمية الاقتصادية الزراعية من المفهوم العام للتنمية الاقتصادية القومية لما تتضمنه من نشاطات إنتاجية زراعية وغير زراعية. (سالم، إسماعيل، 2001، ص 119)

ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية. والثاني زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الإنتاج حيث يمكن من خلال الموارد الإنتاجية نفسها حدوث زيادة في الإنتاج، وتقليل التكاليف، وكذلك ترشيد توفير الخدمات الإنمائية الزراعية.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التالي:

1. تحسين توازن هيكل النشاط الإنتاجي وتوفير قاعدة قوية يستند عليها مشروعات صغيرة ومتوسطة.
2. تنويع وتوسيع تشكيل المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.
3. العمل كصناعة داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.
4. توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة .

الفصل الثاني: الجانب العملي

المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولا مجتمع عينة الدراسة

تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في المزارعين الذين لديهم حيازة المشروعات الزراعية في منطقة غرب طرابلس (الجفارة)، أما عينة الدراسة فقد تم اخذ عينة عشوائية شملت 80 مفردة من أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا أداة الدراسة(الاستبانة)

نظرا لقلة البيانات المنشورة استخدمت الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المستهدفة من تصميم الإستبانة لاستيضاح آرائهم حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية واختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن التساؤلات. احتوت أداة الدراسة علي (23) سؤالا لقياس متغيرات الدراسة الرئيسية (المشروعات الزراعية الصغيرة) والتي تمثل المتغير المستقل وتضمن (17) سؤال، والتنمية الاقتصادية الذي يمثل المتغير التابع ويشمل (6) أسئلة، وقد اعتمد علي مقياس لكرت الثلاثي الذي يتكون من الإجابات (موافق، محايد، غير موافق).

ثالثا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارا بالرمز (SPSS)

"Social Sciences for Statistical Package"

تم الاعتماد على مجموعة الأساليب الإحصائية المتوسطة الحسابية، الانحراف المعياري ، الانحدار الخطي، بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الدراسة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات المحاور الأساسية للاستبيان اختيارات وفقاً لمقياس ليكارت الثلاثي: (موافق- محايد- غير موافق) فقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي:

موافق (3) ثلاث درجات، محايد (2) درجتان غير موافق (1) درجة واحدة، واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (2) باعتبار أن $3/(3+2+1) = 2$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها (2) تعبر عن درجة موافقة متوسطة، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (2) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

المبحث: الثاني تحليل بيانات الدراسة

1- تحليل الفرضية التي تنص على: توجد تحديات تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. الجدول التالي يوضح آراء عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

جدول رقم (1) يوضح آراء عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة

ت	العبارات	موافق		محايد		غير موافق		متوسط العينة	الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	% النسبة	التكرار			
1	قلة الاستقرار والامن	85.9	67	10.3	08	3.8	03	2.82	0.477	1
2	صعوبة الحصول على التمويل والقروض	82.1	64	11.5	09	6.4	05	2.76	0.563	2
3	نقص العمالة المدربة	80.8	63	11.5	09	7.7	06	2.73	0.596	3
4	وجود منافسة للسلع المستوردة	79.5	62	12.8	10	7.7	06	2.72	0.601	4
5	قلة وعي المجتمع بأهمية المشروعات الزراعية	78.2	61	14.1	11	7.7	06	2.71	0.605	5
6	محدودية الامكانيات العادية	75.6	59	12.8	10	11.5	09	2.64	0.683	6
7	نقص الآلات والموارد المستوردة	74.4	58	12.8	10	12.8	10	2.62	0.707	7

8	0.673	2.59	10.3	08	20.5	16	69.2	54	تفضيل العمل في مراتب حكومية عليا	8
9	0.782	2.58	17.9	14	6.4	05	75.6	59	تمتلك مشروع زراعي متوسط الحجم	9
10	0.714	2.55	12.8	10	19.2	15	67.9	53	يوجد تنوع في منتجات المشروع	10
11	0.734	2.51	14.1	11	20.5	16	65.4	51	صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج	11
12	0.780	2.41	17.9	14	23.1	18	59.0	46	قلة هامش الربح المحقق	12
13	0.843	2.40	23.1	18	14.1	11	62.8	49	عدم وجود هيئات خاصة بالمشروعات الزراعية	13
14	0.793	2.38	19.2	15	23.1	18	57.7	45	عدم القدرة على التخطيط للحصول على التمويل	14
15	0.872	2.31	26.9	21	15.4	12	57.7	45	صعوبة تسويق السلع	15
16	0.911	2.23	32.1	25	12.8	10	55.1	43	يتم اختيار العاملين بشكل عشوائي	16
17	0.910	1.95	43.6	34	17.9	14	38.5	30	لا توجد جهات في الدولة مسؤولة عن المشروعات الزراعية	17
			0.3422	2.523	المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على محور تحديات المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة					

من خلال الجدول رقم (1) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (تحديات تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة) ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (قلة الاستقرار والامن) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (85.9%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.82)، بانحراف معياري (0.477).

وجاءت عبارة (صعوبة الحصول على التمويل والقروض)، في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (82.1%)، وأن متوسط إجابات مفردات

عينة الدراسة يساوي (2.76)، بانحراف معياري (0.563). وأنت عبارة (نقص العمالة المدربة) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (80.8%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.73)، بانحراف معياري (0.596). بينما عبارة (وجود منافسة للسلع المستوردة) في المرتبة الرابعة، (موافق) وتساوي (79.5%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.72)، بانحراف معياري (0.601).

وجاءت عبارة (قلة وعي المجتمع بأهمية المشروعات الزراعية) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (78.2%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.71)، بانحراف معياري (0.605).

وأنت، (محدودية الإمكانيات العادية) في المرتبة السادسة، وكان نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (75.6%)، بانحراف وسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.64)، بانحراف معياري (0.683). وأنت عبارة (نقص الآلات والموارد المستوردة) في المرتبة السابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (74.4%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.62)، بانحراف معياري (0.707).

وجاءت عبارة (تفضيل العمل في مراتب حكومية عليا) في المرتبة الثامنة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (69.2%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.59)، بانحراف معياري (0.673). وجاءت عبارة (تمتلك مشروع زراعي متوسط الحجم) في المرتبة التاسعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (75.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.58)، بانحراف معياري (0.782). وجاءت عبارة (يوجد تنوع في منتجات المشروع) في المرتبة العاشرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (67.9%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.55)، بانحراف معياري (0.714)، وأنت عبارة (صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج) في المرتبة الحادية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (65.4%)، بانحراف وسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.51)، بانحراف معياري (0.734).

وجاءت عبارة (قلة هامش الربح المحقق) في المرتبة الثانية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (59.0%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.41)، بانحراف معياري (0.780). بينما أتت عبارة (عدم وجود هيئات خاصة بالمشروعات الزراعية) في المرتبة الثالثة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (62.8%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.40)، بانحراف معياري (0.843). وأتت عبارة (عدم القدرة على التخطيط للحصول على التمويل) في المرتبة الرابعة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (57.7%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.38)، بانحراف معياري (0.793). وأتت عبارة (صعوبة تسويق السلع) في المرتبة الخامسة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (57.7%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.31)، بانحراف معياري (0.872). وجاءت عبارة (يتم اختيار العاملين بشكل عشوائي) في المرتبة السادسة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (55.1%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.23)، بانحراف معياري (0.911).

وأنت عبارة (لا توجد جهات في الدولة مسئولة عن المشروعات الزراعية) في المرتبة السابعة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (43.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.95)، بانحراف معياري (0.910). كما أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على محور (معوقات تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة) يساوي (2.523)، بانحراف معياري (0.3422)، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الافتراضي (2) مما يعني وجود تحديات تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

تحليل الفرضية التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المشروعات الزراعية الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

جدول رقم (2) يوضح آراء عينة الدراسة حول تحقيق التنمية الاقتصادية

ت	العبارات	موافق		محايد		غير موافق		متوسط العينة	الانحراف المعياري	الترتيب
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
1	يوفر المشروع دخل جيد للأسرة	53.8	42	33.3	26	12.8	10	2.41	0.711	1
2	زيادة الدخل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة	55.1	43	26.9	21	17.9	14	2.37	0.775	2
3	تطور الإنتاج في المزرعة	53.8	42	21.8	17	24.4	19	2.29	0.839	3
4	زيادة الأرض المزروعة سنوياً	48.7	38	15.4	12	35.9	28	2.13	0.917	4
5	يوجد عدد كبير من العمالة في المزرعة	29.5	23	25.6	20	44.9	35	1.85	0.854	5
6	توجد جهات تقدم التدريب والإرشاد	26.9	21	9.0	07	64.1	50	1.63	0.884	6
	المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على محور تحقيق التنمية الاقتصادية			2.113					0.6636	

الجدول رقم (2) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (تحقيق التنمية الاقتصادية) ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (يوفر المشروع دخل جيد للأسرة) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (53.8%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.41)، بانحراف معياري (0.711). وجاءت عبارة (زيادة الدخل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة)، في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (55.1%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.37)، بانحراف معياري (0.775). وأتت عبارة (تطور الإنتاج في المزرعة) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق)

وتساوي (53.8%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.29)، بانحراف معياري (0.839).

وجاءت عبارة (زيادة الأرض المزروعة سنوياً) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (48.7%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.13).

بينما عبارة (يوجد عدد كبير من العمالة في المزرعة) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (44.9%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.85)، بانحراف معياري (0.854)، مما يؤكد أن هذه المشروعات صغيرة تعتمد في التصنيف على انها مشروعات صغيرة بناءً على عدد العمالة. وأتت عبارة (توجد جهات تقدم التدريب والارشاد) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (64.1%). كما أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على محور (تحقيق التنمية الاقتصادية) يساوي (2.113)، بانحراف معياري (0.6636)، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الافتراضي (2) مما يعني مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية متوسط.

اختبار الفرضية التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور للمشروعات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير دال إحصائياً (لدور المشروعات الزراعية الصغيرة) كمتغير مستقل على (تحقيق التنمية الاقتصادية) كمتغير تابع، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول رقم (3) يبين ذلك.

الجدول رقم (3) تحليل الانحدار الخطي لإيجاد تأثير دور المشروعات الزراعية الصغيرة على تحقيق التنمية الاقتصادية

البيان	معامل ارتباط الثنائي (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F)	مستوى المعنوية المشاهد p-value
تأثير دور المشروعات الزراعية الصغيرة على تحقيق التنمية الاقتصادية	0.133	0.018	1.360	0.247

يتضح من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (1.360) وهي أقل من قيمتها الجدولية عن مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية (01) (76) التي تساوي (3.50)، وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.247) وهو أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، مما يعني لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المشروعات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية. يرجع ذلك لوجود تحديات تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات التي أجريت على المشروعات الصغيرة الصناعية والخدمية، وكذلك نتائج مجلس التخطيط 2008 الذي بين ضعف مساهمة المشروعات الزراعية الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردتها كالآتي:

1. إن أغلب مفردات عينة الدراسة تملك المشاريع الزراعية متوسطة الحجم والبعض الآخر مشروعات صغيرة، وهذا يعطي تقه في صحة المعلومات والتعايش مع مشكلة البحث.
2. إن مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المتوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
3. قلة دعم المشاريع الزراعية يعتبر من التحديات الأساسية للمشروعات الزراعية في ليبيا بالإضافة الي وجود منافسة في السلع المستوردة.
4. لا يوجد أثر لدور المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
5. توجد تحديات تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية. وإن ترتيب هذه التحديات من خلال تحليل فرضيات الدراسة تتمثل كالتالي:
أ- قلة الاستقرار والأمن في المنطقة كانت من أكثر التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة.
ب- صعوبة الحصول على التمويل والقروض ونقص في العمالة المدربة.
ت- كثرة المنافسة في السلع المستوردة الزراعية وقلة وعي المجتمع بأهمية المشروعات الزراعية .

ثانيا: التوصيات

- لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية في ليبيا، توصي الدراسة بالآتي:
1. ضرورة تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية الصغيرة لكي تقوم بدورها الرائد في التنمية الزراعية.
 2. وضع خطة تنمية اقتصادية تهدف لزيادة الاستثمارات الكلية وخاصة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
 3. ضرورة تشجيع إقامة المشاريع الزراعية وإقامة دورات تدريبه للعاملين في القطاع الزراعي والعمل على تشجيع البحث العلمي الزراعي وتوفير الدعم الكافي.

المراجع

- [1] البرغثي، ونيس محمد، 2014، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومقترحات علاجها رسالة ماجستير جامعة بنغازي ليبيا.
- [2] البيدي، حمودة، 2015، التغيرات المناخية وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980-2010)، مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية. المجلد (1) العدد (2). كلية الموارد البحرية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.
- [3] ترفاس، بن حامد، 2020م دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وآفاقه المستقبلية خلال الفترة (2000 - 2016 م). الجامعي، العدد 32 .
- [4] سعيد، حامد، 2020، بعنوان: دراسة تحليلية لمحددات التنمية الاقتصادية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1985-2015)
- [5] سعيد، قزيمة، 2016، بعنوان: القطاع الزراعي، الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية ليبيا
- [6] عجاج، البريدي، 2016، رسالة ماجستير بعنوان: متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية الحالة الدراسية: محافظة درعا. كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق. سوريا.

- [7] الفار، هاشم، 2020، المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر.
- [8] قريرة اشنيوي، عامر الفيتوري، أساسيات الاقتصاد الزراعي، اللجنة الشعبية العمدة للتعليم والبحث العلمي، الطبعة الاولى 2022.
- [9] قريشين، اليونسي، 2021، معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية المجلد (2) العدد (11) جامعة المرقب ليبيا.
- [10] مصطفى عبد اللطيف وسانية، عبد الرحمن، 2014، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتب العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- [11] مصلي ، الجروشي وآخرون 2019. دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مؤتمر علمي حول ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. جامعة مصراته بمرج كلية التربية، مصراته، ليبيا.